مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

في حال استمرت مشاكل عبور مضيق هُرمز

قد تُعاني صناعة الغاز الطبيعي المُسال في الخليج من أزمة وجودية

د.ناجي أبي عاد

مستشار أول لشؤون الطاقة-مركز الخليج للأبحاث

سبتمبر ٢٠٢٦

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

مُنذ ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، أشعلت الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران سلسلة من التطورات التي وسعت الصراع تدريجيًا. وكانت المشاكل التي تؤثر على عبور مضيق هُرمز واحدة من أهم عواقب الصراع، والتي أصبحت الآن أعظم تهديد فردي لأمن الطاقة العالمي، مع احتمالية ضئيلة لإعادة الأمور إلى نصابها في وقت قريب.

ومع مشاكل العبور عبر هُرمز وإغلاق منشآت تصدير الغاز الطبيعي المُسال في دولة قطر والإمارات العربية المُتحدة، فإن حوالي ٨٣ مليون طن من الغاز المُسال، أي حوالي ٢٠ بالمئة من الإمدادات العالمية، لا يُمكنها الوصول إلى الأسواق الدولية.

وفي الخليج، على ناقلات الغاز الطبيعي المُسال المغادرة من مُجمع رأس لفان الصناعي في قطر (بطاقة إنتاج سنوية إجمالية تُقدر ب٧٧ مليون طن)، ومحطة جزيرة داس في الإمارات (٦ ملايين طن) المرور عبر مضيق هُرمز وخليج عُمان قبل الوصول إلى بحر العرب ومنه إلى المُشترين العالميين. ذلك أن تصدير الغاز الطبيعي من الدول العربية في الخليج يتم بالكامل في شكلٍ مُسال، حيث لا توجد أنابيب غاز تربط المنطقة بالأسواق الخارجية.

وفي ٢٣ مارس ٢٠٢٦، أوقفت شركة أبوظبي الوطنية للبترول (أدنوك) جميع عمليات إنتاج الغاز الطبيعي المُسال في جزيرة داس. وجاء ذلك بعد قرار شركة قطر للطاقة في ٤ مارس بتعليق إنتاج الغاز المُسال والسوائل المُرتبطة به في مدينة رأس لفان الصناعية، مُستندةً إلى القوة القاهرة؛ وهي بند قانوني يسمح بعدم تسليم الشحنات دون عقوبة بسبب الظروف الخارجة عن السيطرة.

ونتيجة لذلك؛ انخفضت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المُسال بشكل حاد هذا العام: من ٧,٦٢ مليون طن في يناير و٦,١٦ مليون طن في فبراير، إلى ٠,٧٨ مليون طن فقط في مارس، و٠,٤٦ مليون طن في أبريل، و٠,٦ مليون طن في مايو. ولقد تعافت الصادرات قليلاً في يونيو (١,٢٣ مليون طن) ويوليو (١,٥٢ مليون طن)، لكن هذه الأرقام تُعادل فقط ١٤,٨ و١٨,٢ مليون طن سنويًا، وهي أقل بكثير من القدرة الإنتاجية الاسمية الحالية والبالغة ٧٧ مليون طن سنويًا. وما بين شهري مارس وأغسطس من هذا العام، وبالمقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٢٥، انخفضت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المُسال بنسبة ٩٦ بالمئة، حيث غادرت ١٨ شحنة فقط رأس لفان إلى الأسواق مُقارنة بـ ٥٠٩ شحنات.

> **كانت المشاكل التي تؤثر على عبور مضيق هُرمز واحدة من أهم عواقب الصراع والتي أصبحت الآن أعظم تهديد فردي لأمن الطاقة العالمي**

مُنشآت رأس لفان للغاز الطبيعي المُسال

ويعتمد التأثير طويل الأمد لمشاكل عبور مضيق هُرمز وإغلاقات مرافق رأس لفان وجزيرة داس على مُدة استمرار هذا التعطيل وما إذا كانت المُنشآت ستتعرض لأضرار دائمة، إذ إن أي ضرر دائم لهذه البنى التحتية قد يفرض قيودًا شديدة ومُستدامة على الإمدادات. ولكن من المؤكد أن سمعة أمن الغاز الطبيعي المُسال من الخليج والثقة بإمداداته قد تضررت بشكل كبير، مما يضيف إلى الوضع السلبي التاريخي للمنطقة وللشرق الأوسط بشكل عام. وهذا سيدفع المُستهلكين إلى البحث بقوة عن مصادر إمداد أكثر أمانًا على المدى المتوسط والطويل، وبالتالي يؤثر بشكل كبير على جهود مُصدري الغاز المُسال في الخليج لتأمين حصص سوقية دائمة.

وفي السوق العالمية، واجه العالم أزمة حادة في إمدادات الغاز منذ أوائل مارس من هذا العام. فنظرًا لعدم وجود قدرة بديلة كافية لسد النقص المُقدر ب٨٣ مليون طن، تُركت الأسواق العالمية عُرضة للخطر. وإضافة إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة أقساط تأمين الشحن وتكاليف النقل، أثّرت مشاكل العبور عبر هُرمز بشكل كبير على أسواق الغاز العالمية، وخاصة في آسيا، وبالتحديد باكستان والهند والصين وبنغلاديش واليابان وكوريا الجنوبية، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي المُسال من الخليج، وإلى حيث

> **نظرًا لعدم وجود قدرة بديلة كافية لسد النقص المُقدر ب٨٣ مليون طن تُركت الأسواق العالمية عُرضة للخطر**

تتجه حوالي ٩٠ بالمئة من صادرات المنطقة. وقد زاد النقص الناتج من حدة المُنافسة على الغاز المُسال غير الخليجي، خاصة من الولايات المتحدة، مما دفع التكاليف إلى الارتفاع على مستوى العالم بطريقة تذّكر بأزمة الطاقة في عام ٢٠٢٢ الناتجة عن حرب روسيا وأوكرانيا.

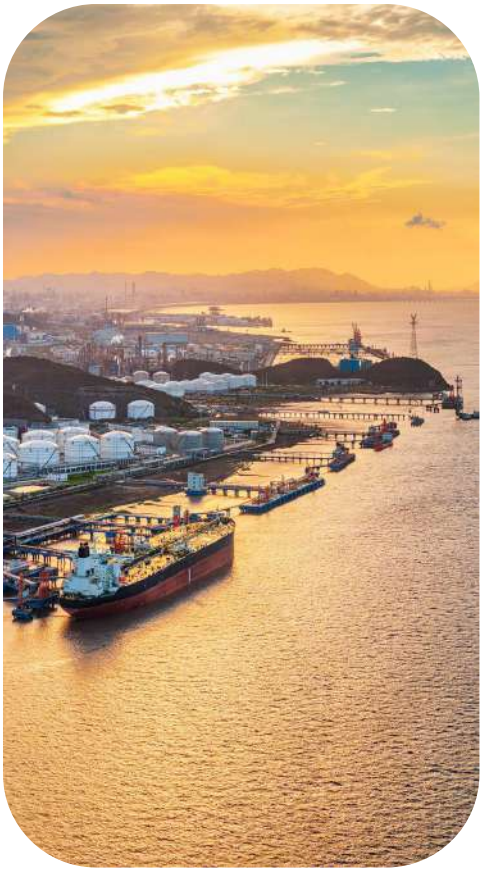

مُنشآت الغاز المُسال في جزيرة داس

ومع استمرار المشاكل في عبور هرمز، تستفيد بعض الدول حول العالم من تدفقات تجارة الغاز المُسال المحولة والمُعاد توجيهها والتأثيرات المترتبة على إغلاق الخليج. ويقع العديد من هؤلاء الموردين البدلاء في حوض المحيط الهادئ، بعيدًا عن مناطق الاختناق الاستراتيجية. أما البعض الآخر فلا يزال يُطور صناعات الغاز الطبيعي المُسال لديه، في وقت سرّعت أزمة الخليج من خُطط التوسّع هذه.

أما إذا استمر التعطّل في الخليج ومشاكل عبور هُرمز لأكثر من عام، فإن أزمة إمدادات الغاز المُسال العالمية ستخف تدريجياً مع دخول قُدرات إنتاج جديدة للغاز الطبيعي المُسال والغاز على مستوى العالم. فكل يوم يمر على الخليج دون تصدير غازه المُسال يزيد من تفاقم خسارة مصالح مُصدري الغاز فيه. وفي الوقت نفسه، سيضعف الطلب على الغاز تحت ضغط الأسعار العالية واستبدال الغاز الطبيعي بمصادر طاقة بديلة.

ففي الواقع، فإن بدائل الطاقة المُستدامة، خصوصاً الفحم والطاقة النووية، جاهزة لاستبدال الغاز الطبيعي في عدة أسواق حول العالم. ويستعد الفحم –بشكل خاص– لتحقيق منافع كبيرة؛ فالصين توسّع إنتاج الفحم المحلي لمواجهة تقلبات واردات وأسعار الغاز الطبيعي المُسال، والهند ما زالت

> **سيضعف الطلب على الغاز تحت ضغط الأسعار العالية واستبدال الغاز الطبيعي بمصادر طاقة بديلة**

تعتمد على الفحم بنسبة ٧٠ بالمئة في قطاع الطاقة لديها، وصناعة الفحم في ألمانيا تبقى مهمة رغم خُطط الاستغناء عنها، وغالباً ما تستفيد من عدم استقرار سوق الغاز المُسال، في حين أجّلت إيطاليا خطة استغناءها عن الفحم إلى عام ٢٠٢٨.

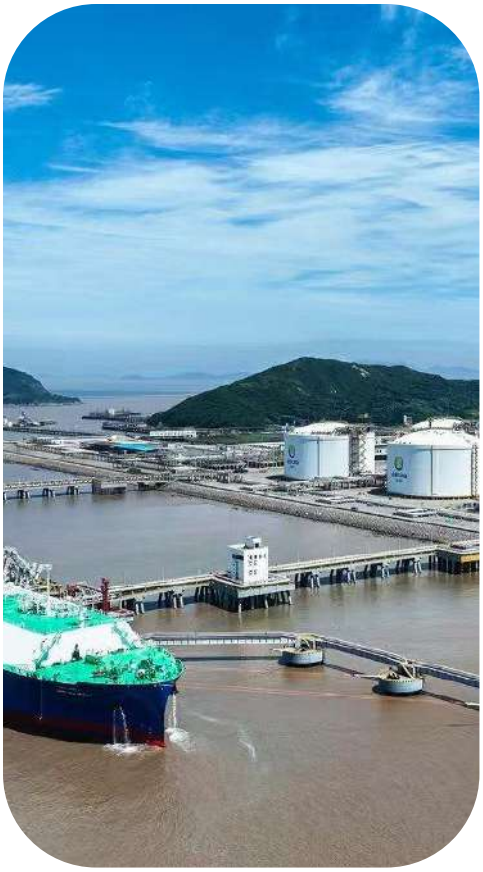

وفي الوقت نفسه، تم إلغاء العديد من مشاريع إنشاء محطات استيراد الغاز الطبيعي المُسال حول العالم، وكل واحدة منها تُمثل عُقود طلب كبيرة لن تتحقق أبدًا. وهذا هو الحال في الصين، حيث يبدو أن الفرضية القائلة بأن البلاد ستقود نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المُسال حتى عام ٢٠٣٠ قد فقدت زخمها. وبالمثل، قامت فيتنام المُجاورة بإسقاط مشروع محطة الغاز الطبيعي المُسال وأكبر محطة للطاقة الكهربائية العاملة على الغاز. وفي الوقت نفسه، أعادت كوريا الجنوبية تشغيل ستة مفاعلات نووية، مما من شأنه أن يؤدي إلى استغناء دائم عن الغاز المُسال في ثالث أكبر مُشترٍ له في العالم.

وبينما يشهد العالم في الوقت الحالي ارتفاعاً في استخدام الطاقات المُتجددة بسبب الصراع في الخليج الذي دفع الاقتصادات إلى إعطاء أولوية أكبر لأمن إمدادات الطاقة عبر مصادر الطاقة المحلية، تقوم الصين بتصدير أعدادٍ قياسية من الألواح الشمسية، بينما تُسّرع العديد من الدول حول العالم من نشر الطاقات المُتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، لتلبية طلبها على الطاقة.

> **تم إلغاء العديد من مشاريع إنشاء محطات استيراد الغاز الطبيعي المُسال حول العالم**

كل هذه التطورات الهادفة إلى استبدال الغاز الطبيعي بمصادر الطاقة البديلة تُظهر فقط «قمة جبل الجليد»، وتُمثل جزءًا صغيرًا ومرئيًا من استراتيجية أكبر بكثير، لا تزال جزئيًا مخفية، للتحّول بعيدًا عن الغاز.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، وفي حال استمرت أزمة الخليج وبقيت مشاكل عبور مضيق هُرمز، فمن المتوقع أن تتراجع أزمة الإمدادات العالمية للغاز الطبيعي المُسال تدريجيًا مع توفر طاقات إنتاج جديدة للغاز الطبيعي والغاز المُسال حول العالم التي قد تحل محل الإمكانيات الإنتاجية الخليجية المُتوقفة. وفي الوقت نفسه، سيقُل الطلب على الغاز تحت وطأة الأسعار المُرتفعة والاعتماد المستمر والمتزايد على مصادر الطاقة البديلة عوضًا عن الغاز الطبيعي. وستضّر هذه التطورات المُحتملة كثيرًا بصناعة الغاز المُسال في الخليج، وقد تفقد حصتها من السوق العالمية التي سيستحوذ عليها مورّدون أكثر أمانًا. وهذا ما قد يؤدي إلى أزمة وجودية لصناعة الغاز الطبيعي المُسال في الخليج.

ولإنقاذ جزء على الأقل من هذه الصناعة، ولتخفيف الآثار السلبية للصراع في الخليج وحول هُرمز، يجب أن تكون الأولوية طويلة الأمد لمُصدري الغاز المُسال في الخليج، حتى بعد حل الأزمة، هي إنشاء منافذ تصدير آمنة للغاز الطبيعي المُسال تتجاوز مضيق هُرمز. وهذا يتطلب بناء خطوط أنابيب غاز إلى مراكز استهلاكية كبيرة في آسيا وأوروبا. وعلى الرغم من أن هذه المشاريع حساسة سياسيًا ومُكلفة وتستغرق وقتًا طويلاً لإنشائها، قد تكون خطوط أنابيب الغاز هي الطريقة العملية الوحيدة لتقليل اعتماد المنطقة الكبير على مضيق هُرمز وتقليل تعّرض صادرات الغاز المُسال من خلاله للخطر. وعلى مُصدري الغاز الطبيعي المُسال في الخليج تنفيذ مثل هذه التدابير بشكل عاجل، وربط شبكات الغاز الوطنية بخطوط أنابيب إقليمية ودولية لضمان الاستعداد للطوارئ المستقبلية.

> **يجب أن تكون الأولوية طويلة الأمد لمُصدري الغاز المُسال في الخليج حتى بعد حل الأزمة هي إنشاء منافذ تصدير آمنة للغاز الطبيعي المُسال تتجاوز مضيق هُرمز**

بالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ خطوات جادة، بما في ذلك حملات علاقات عامة محددة وخطوات لرفع المكانة، تهدف وبشكل عاجل إلى إصلاح السمعة والثقة المتضررتين للغاية من انعدام الأمن في الإمدادات من المنطقة وتخفيف آثارها الضارة على المستويين الوطني والإقليمي.

وهناك خيار آخر لدول الخليج يتمثل في تنويع محفظة الغاز المُسال من خلال الحصول على أصول لتسييل الغاز الطبيعي في الخارج. فقطر تعمل على تطوير مشروع جولدن باس في الولايات المتحدة، بينما استثمرت الإمارات (أبوظبي) في شركتي نيكس ديسيد (الولايات المتحدة) وجالب (موزمبيق). وجنبًا إلى جنب مع هذه الخطوات، فإن تأمين أو استئجار مرافق تخزين للغاز في الأسواق الاستهلاكية الكبيرة سيُساعد في الحفاظ على سلاسل الإمداد أثناء الأزمات.

ولكن، يجب الإشارة إلى أن وحدات تسييل الغاز والمرافق التخزينية في الخارج ليست تحت السيطرة الوطنية والسلطة الإدارية والقضائية لدول الخليج، وبالتالي لا يمكن إدارتها بحرية وحسب الرغبة والحاجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى هذه المرافق جداول تشغيل وتسويق خاصة بها قد لا تتوافق بالضرورة مع أهداف المُستثمرين الخليجيين. لذلك، لا يمكن أن يحل الاستحواذ على هذه الأصول الأجنبية محل الحاجة لإيجاد طُرق تصدير بديلة عن مضيق هُرمز.

> **لا يمكن أن يحل الاستحواذ على هذه الأصول الأجنبية محل الحاجة لإيجاد طرق تصدير بديلة عن مضيق هُرمز**

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567

Gulf Research Center Jeddah

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

ulf Research Center Foundation

venue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
:mail: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث